طلب في رسالة للمجلس تكليف لجنة المرافق ببحث الموضوع

الفضالة: الحكومة تخالف وعودها بعدم هدم مجمع الصوابر

أكد النائب يوسف الفضالة أنه طلب في رسالة الى المجلس تكليف لجنة المرافق بحث موضوع مجمع الصوابر لان ما يحصل هناك امر غريب بسبب تضارب البيانات الحكومية. وتابع الفضالة : رغم كل الوعود الحكومية بعدم هدم مجمع الصوابر الا ان ما يحصل على أرض الواقع يخالف هذه التعهدات . وقال الفضالة : لدي الكثير لاقوله في جلسة الاربعاء حول تعاطي الحكومة مع مجمع الصوابر.

من ناحية أخرى اقترح الفضالة فتح محمية الشيخ صباح الأحمد خلال العطل الأسبوعية والعطل الرسمية في الفترة من بداية نوفمبر الى نهاية مارس من كل سنة طبقا لشروط وتقدم الفضالة باقتارح آخر بتوفير مراكز صحية متكاملة في العبدلي، السالمي، كبد، الوفرة، والخيران توفر خدمات الطوارئ وسيارات الاسعاف، وتعمل هذه المراكز على مدار الساعة.

يوسف الفضالة

الرويعي: تسريع الانجاز التشريعي مسؤولية النواب...وعلى الحكومة التعاون

اللجنة التعليمية دعت وزير التربية ومدير الجامعة لمناقشة « الشعب المغلقة»

ربيع سكر

أكد أمين سر مجلس الأمة النائب د.عودة الرويعي أن ميلاد اللجنة التنسيقية لم يلغ الدور الذي تقوم به لجنة الاولويات البرلمانية، بل جاء داعما وتكامليا للجنة لتعزيز التشريع.

وقال الرويعي في تصريح صحافي: ان التعثر التشريعي يشعر به مختلف مكونات المجلس، وهو ما عبرنا عنه أثناء مناقشة الخطاب الاميري، واكد عليه كذلك رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم في اكثر من مناسبة بان الانجاز التشريعي لم يكن دون مستوى الطموح.

وأضاف الرويعي: يجب ان نتشارك جميعا بمختلف الاطياف في تسريع عجلة الانجاز التشريعي لأنه مسؤولية النواب جميعاً، وهو ما نجح فيه اجتماع مكتب المجلس بتشكيل لجنة تنسيقية تضم بجانبي النواب الحميدي السبيعي وفيصل الكندري وعبدالكريم الكندري وعبدالوهاب البابطين.

وتابع الرويعي: نعول جميعا على دور تنسيقي أكثر في المرحلة المقبلة وحد ادنى من التوافق، كما أكد على ذلك رئيس المجلس، وهدفنا انجاز تشريعين على الأقل في كل جلسة، وندعو الحكومة للتعاون مع المجلس في تنفيذ استراتيجيته التشريعية.

وبصفته رئيسا للجنة التعليمية أكد الرويعي ان اللجنة ناقشت موضوع الجامعات الحكومية وقانون التعديلات الخاصة بإعادة اعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية والكليات.

واضاف الرويعي في تصريح صحافي عقب اجتماع اللجنة ، تقضي هذه التعديلات بالنسبة لقانون اعضاء هيئة التدريس بإعادة الباحث العلمي في معهد الكويت للابحاث العلمية لعمله في حال ترشحه في عضويه مجلس الامة أو البلدي أو استقالته بحيث يسري عليه ما يسري عليه ما يسري على عضو هيئة التدريس في جامعة الكويت والكليات التطبيقية.

ولفت الرويعي الى حضور النواب صلاح خورشيد والحميدي السبيعي وفيصل الكندري لاجتماع اللجنة ، من باب اهتمامهم بالقضايا المثارة في الساحة وأبرزها الشعب المغلقه في الجامعه والتطبيقي وكذلك قضايا التسجيل التي يواجهها الطلبه في بدايه كل فصل دراسي.

وبين الرويعي انه تم التواصل هاتفيا مع وزير التربية دكتور حامد العازمي واستجاب في دعوه شخصية الحضور اليوم لاجتماع اللجنة مع مدير الجامعه ومدير المعهد التطبيقي وعمداء القبول والتسجيل لبحث قضية الشعب المغلقه ومشاكل تسجيل الطلبه والتأخير في التخرج والتحويل من قسم الى اخر ومن كلية الى اخرى.

واعتبر أن تكرار قضية الشعب المغلقه هي ازمة مادة وسوء ادارة وهي ازمة مصطنعه ، آملا أن تحل هذه القضيه ويتحمل الجميع مسؤلياتهم الأدبية والقانونية والوطنية الخاصه بهذه الأمور ، لان اغلب الطلبه يكلمون جداولهم الدراسية من باب الحظ ، بعد أن يدور في لفة «كعب داير « بين عميد الكلية ورئيس القسم وعمادة شؤون الطلبه والقبول والتسجيل.

جانب من اجتماع اللجنة التعليمية

لضمان ممارسة عملهم والحصول على المعلومات

السويط يتقدم باقتراح بقانون « حقوق الصحافيين»

تقدم النائب ثامر السويط باقتراح بقانون في شأن حقوق الصحافيين والذي يمنح للصحفي جملة من الحقوق عند ممارسته مهنة الصحافة والتي تتمثل في حقه في الحصول على المعلومات، وحقه في حضور المؤتمرات والاجتماعات، وعدم المساس بما يحوزه من أوراق ووثائق تتعلق بعمله الصحفي، إلا أن هذه الحقوق تقابلها جملة من المبادئ والقيم التي يتضمنها الدستور والقانون تسمى بآداب وأخلاقيات المهنة التي يجب على الصحفي مراعاتها والالتزام بها عند ممارسة مهنته، وهذا ما تم تأكيده بجعل حق الصحفي مقيد بحدود القانون.

ونص الاقتراح كالتالي : بعد الاطلاع على الدستور، وعلى القانون رقم (3) لسنة 2006 في شأن المطبوعات والنشر المعدل بالقانون رقم (4) لسنة 2016، وعلى القانون رقم (61) لسنة 2007 في شأن الإعلام المرئي والمسموع، وعلى القانون رقم (8) لسنة 2016 بتنظيم الإعلام الإلكتروني، نتقدم بهذا الاقتراح ونصه :

(المادة 1) : في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالمصطلحات التالية المعنى الوارد قرين كل منها:

الصحفي: كل من يزاول مهنة الصحافة متفرغاً لها.

(المادة 2) : تلتزم الدولة بتعزيز حق الصحفي وتوفير الحماية اللازمة له في دولة الكويت وتقدم التسهيلات التي تقتضيها واجباته بما يضمن كرامة العمل الصحفي.

(المادة 3) : للصحفي حق الاحتفاظ بسرية مصدر معلوماته بما لا يخالف أحكام القانون.

(المادة 4) : لا يجوز إلزام الصحفي بكتابة ما يتنافى مع معتقداته وآرائه وضميره الصحفي.

(المادة 5) : للصحفي أن يغطي ما يراه من أحداث ووقائع ما لم يكن تغطيتها انتهاك لخصوصية الآخرين ومخالفة لأحكام القانون.

(المادة 6) : للصحفي حق الحضور في المؤتمرات والجلسات البرلمانية العامة من أجل تأدية عملة المهني.

(المادة 7) : لا يجوز التعرض إلى أدوات عمل الصحفي إلا بحدود القانون.

(المادة 8) : تلتزم الدولة بتوفير العلاج للصحفي الذي يتعرض لإصابة أثناء تأدية عملة.

(المادة 9) : كل من أهان بالقول أو الإشارة صحفياً أثناء عمله يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسمائة دينار كويتي.

(المادة 10) : يصدر وزير الإعلام القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

(المادة 11) : على رئيس مجلس الوزراء والوزراء ـــ كل فيما يخصه ـــ تنفيذ هذا القانون.

وجاء في المذكرة الإيضاحية : إن حرية التعبير عن الرأي من الحريات العامة التي كفلتها المواثيق الدولية والدساتير ووفرت لها الحماية القانونية، وتعد الصحافة مظهر من مظاهر حرية التعبير عن الرأي ومن خلالها يتمكن الأفراد من التعبير عن أراءهم ونشر أفكارهم ومعتقداتهم وإحاطة الرأي العام بما يدور في المجتمع فهي تمثل الرقيب الدائم على كافة السلطات في الدولة كسلطة رابعة إذ تبحث عن مواقع الخلل وتنتقده من أجل معالجته، بالإضافة إلى دور الصحافة في تزويد أفراد المجتمع بالمعرفة والثقافة بما تنشره من معلومات علمية ومحلية وعالمية.

ونظراً لدور وأهمية الصحافة كي تقوم بتأدية هذه المهمة حيث تُعدّ مهمّة الصحفي من أصعب المهمّات؛ حيث تُحيط به الكثير من المخاطر، كما أنّها مهمّة نبيلة، فالصحفي كالرقيب الذي يترصد الأحداث ويكتشف الحقائق لإيصالها إلى الرأي العام دون تشويه، فيواجه كل ما يعترض طريقه من مشكلات ومخاطر في سبيل أداء دوره على أكمل وجه، ولتحّقيق ما يصبو إليه من كشف الحقائق وخدمة الجمهور والرأي العام وأداء مهامه بشكل سليم، فقد أعد هذا الاقتراح بقانون الذي منحّ للصحفي جملة من الحقوق عند ممارسته مهنة الصحافة والتي تتمثل في حقه في الحصول على المعلومات، وحقه في حضور المؤتمرات والاجتماعات، وعدم المساس بما يحوزه من أوراق ووثائق تتعلق بعمله الصحفي، إلا أن هذه الحقوق تقابلها جملة من المبادئ والقيم التي يتضمنها الدستور والقانون تسمى بآداب وأخلاقيات المهنة التي يجب على الصحفي مراعاتها والالتزام بها عند ممارسة مهنته، وهذا ما تم تأكيده بجعل حق الصحفي مقيد بحدود القانون.

ستناقش في جلسة الغد

الدلال يوجه رسالة للمجلس لتفعيل خطة عمل لتطوير التعليم

رياض عواد

أعلن النائب محمد الدلال عن تقديم رسالة ادرجت على جلسة الأربعاء موجهة للمجلس والوزير تحتوي على خطة عمل لتطوير التعليم وطلبت في الرسالة الواردة أن تقدم التربية تقريرا مطلع مايو القادم بشأن ما قامت به وزارة التربية بشأن الرسالة الواردة التي قدمتها مؤكدا بقوله للوزير نحن حريصين على دعمك من خلال هذه الرسالة التي تحتوي على ستة بنود داعيا موسسات المجتمع المدني التي لها علاقة بملف التعليم ادعوهم إلى تحالف وعمل مشترك لتفعيل خطة تطوير التعليم.

محمد الدلال

واضاف الدلال في تصريح للصحافيين : أطلب من مجلس الأمة بذل جهد أكبر لتطوير التعليم بكل ما يتطلبه هذا التطوير كما اطالب مؤسسات المجتمع المدني باطلاق تحالف اجتماعي –مدني للاضطلاع بدورها في هذا المجال

وتابع الدلال : آن الأوان لتنفيذ خطط تطوير التعليم وطلبنا تقديم تقرير أولي في مايو المقبل الى اللجنة التعليمية حول ما قامت به التربية في هذا الشأن ، وقال الدلال: خطتي لتطوير التعليم تتضمن تطوير وحسن ادارة المناصب الاشرافية

وزاد الدلال : ان من أهم وأسس تقدم الكويت اهتمام الدولة بالتعليم واعتبار تطوير التعليم أولوية تسبق العديد من أولويات الدولة حيث أن التعليم هو الاستثمار الحقيقي فى بناء الانسان الكويتى المسؤول والصالح وهو الضمانة بعد الله فى تحقيق الاهداف التنموية والتقدم المنشود للدولة والمجتمع وهو الأمر الذى سطرته الخطط التنموية للدولة ونادى به صاحب السمو امير البلاد وتبناه معظم قطاعات وشرائح المجتمع الكويتى لانه يمس كل بيت واسرة فى المجتمع ، وعلى الرغم من أهمية التعليم وأولويته إلا أن على أرض الواقع يوجد تراجع عام فى مستوى التعليم فى الكويت وهناك ضعف ظاهر منذ سنوات عديدة فى النهوض وتطوير التعليم لدى المؤسسات والأجهزة المعنية بالتعليم العام والخاص والتعليم العالي ، كما أن جودة التعليم متراجعة في الكويت وفقاً للمؤشرات العالمية لجودة التعليم .

وانطلاقاً من مسؤوليتنا كسلطة تشريعية شركاء فى النهوض بالتعليم وتطويره فأننا نعتبر أن التعليم أولوية قصوى لدينا لتقدم الكويت وتنميتها،لذا فاننا نطالب وزير التربية والتعليم العالي بالتحرك الجاد والفعال للنهوض بالتعليم وتطويره من خلال تفعيل الخطوات التالية:

1. تفعيل أدوار وأعمال وأنشطة المركز الوطني لتطوير التعليم وفقاً للاتي:

–دعم وتطوير صلاحيات وأدوار وأختصاصات المركز الوطني لتطوير التعليم تشريعيا وإدارياً.

–قيام الركز بتقديم تقييم بشأنما تم من أدوار وبرامج وخطط سابقة وبالأخص خطة تطوير المنظومة التعليمية الصادرة فى 2013.

–تقديم رؤية وخطة المركز الوطنى لتطوير التعليم لتطوير التعليم وتحقيق التميز فى العملية التعليمية.

–اليات وبرامج المركز الوطني لتطوير التعليم بشأن رفع درجة الكويت فى المؤشرات العالمية وبالاخص مؤشرات جودة التعليم وتفعيل الاختبارات الوطنية والمشاركة في العالمية.

2. تطوير وحسن جودة آلية اختيار المناصب الإشرافية القيادية في الوزارة ومؤسسات التعليم العام:

–أعتماد نظم او تشريعات لآليات حسن اختيار الاشرافيين والقياديين فى (وزارة التربية والاجهزة التابعة لها،الادارة المدرسية، المناصب الإشراقية..).

3. اعطاء اهتمام واولوية للتعليم العام مع التركيز على مدارس الابتدائي:

–تقديم خطة الوزارة بشأن تطوير التعليم الابتدائي تحديدا من كافة الجوانب التعليمة المتعلقة به واليات التنفيذ للخطة.

–تطوير ودعم المعلم مهنيا ووظيفيا (من خلال برامج عمل محددة).

– الاهتمام بالابناء والبنات الدارسين من خلال ايجاد منظومة قواعد سلوك تضبط السلوك العام فى المدارس وتوفير الدعم الاجتماعى والنفسي والتربوي لتحسين ضبط السلوك العام وفقا لقيم المجتمع الكويتي.

– الاهتمام باللغة العربية مع ايجاد حلول لمعالجة الضعف المتراكم فى مجال اللغة العربية واللغة الإنجليزية من خلال برامج عمل محددة.

4.التعليم الخاص:

–قيام الوزارة بتقييم اداء التعليم الخاص تعليميا وتربويا مع ابداء خطط الوزارة للتطوير.

–قيام الوزارة بوضع ضوابط للاعباء المالية التى تتقاضاها مدارس القطاع الخاص من المواطنين والمقيمين.

5.تطوير التشريعات والنظم الخاصة بمؤسسات التعليم العالي (تشريع عام او لوائح منظمة).

–قانون الجامعات بما في ذلك الجامعات الحكومية الجديدة.

–التشريعات والنظم الخاصة بجامعة الكويت

– التشريعات والنظم الخاصة بالهيئة العامة للتعليم التطبيقيوالتدريب.

6. قضية تزوير الشهادات واعتمادها:

–تقديم ما يفيد الاجراءات والضوابط التى من شانها ضبط اعتماد ومعادلة الشهادات وضمان عدم تكرار ما تم سابقا من مخالفات.

ونظرا لأهمية المطلوب فيما تم ذكره مسبقا فاننا على استعداد لدعم وزارة التربية و والتعليم العالي للنهوض وتطوير التعليم وكذلك فانه من الاهمية قيام وزارة التربية والتعليم باشراك المجتمع المدني والقطاعات التعلمية الخاصة والمهتمة بهذا الشان في حمل مسئولية تطوير التعليم بشكل جاد ومسؤول ،لذا أطلب من المجلس الموقر قيام وزير التربية والتعليم العالي بتفعيل ما سبق من مطالب وبتقديم تقرير للجنة شؤون التعليم والثقافة ولمجلس الامه فى 1 مايو 2019 بشان ما تم من انجاز وتحركات ومساعي وجهود وبشان المتطلبات السابق ذكرها ، وتقديم تقرير ثاني فى ذات الشان بتاريخ 1 نوفمبر 2019 .